

ابن السيد البطليوسي (444 هـ - 521 هـ) ومنهجه النحوي من خلال كتابه إصلاح الخلل من كتاب الجمل للزجاجي

ملخص:

تتناول هذه الدراسة واحدا من الشخصيات النحوية الأندلسية التي كان لها دور بارز في الحياة العلمية في منتصف القرن الخامس وأوائل القرن السادس الهجريين ساعدت شخصيته على إثراء التراث النحوي من خلال الصراع العلمي الذي شهدته الأندلس، بين مؤيد لكتاب الجمل ويمثله أبو الحسن ابن الباذش الغرناطي. ويبين ابن السيد البطليوسي في كتابيه: إصلاح الخلل، والحلل في شرح أبيات الجمل. بيّن فيهما مواطن الخلل والأخطاء التي وقع فيها أبو القاسم تسعى الدراسة إل بيان بعض الأصول التي اعتمدها ابن السيد في بناء منهجه النحوي، وبيان مصادر الاحتجاج، وموقفه من مختلف الآراء والمذاهب النحوية، البصرية والكوفية والبغدادية إلي جانب إبراز بعض الآراء النحوية التي تفرد بها.

إعداد: أ. محمد زهار
الرتبة العلمية: أستاذ مساعد
مكلف بالدروس
المؤسسة: قسم اللغة العربية وآدابها
كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

مقدمة: أخذت العلوم والفنون الأدبية تزدهر في بلاد الأندلس في عصر تمزقت فيه البلاد وتفرق أهلها شيئا وانقسمت أرضه إلى ممالك وطوائف في القرنين 5 - 6 هـ في ظل ملوك الطوائف والمرابطين، وقد شهدت الأندلس حركة علمية اهتم أهلها بعلوم أهل المشرق فارتحلوا وطلبوا العلم وجلبوا ما وضعه علماء المشرق معهم.

RESUME:

Cette étude traite d'un volet de l'Andalousie, celle d'Ibn Essaid - El Batlayoussi qui avait un rôle prépondérant dans la vie intellectuelle et du milieu scientifique en Andalousie au milieu du 5^{ème} siècle jusqu'à l'aube du 6^{ème} siècle de l'hégire

ابن السيد البطليوسي (444 هـ - 521 هـ) ومنهجه النحوي من خلال كتابه إصلاح الخلل
 ومن أهم العلوم علم النحو والقراءات فضلا عن أصول الفقه والحديث وعلومه.
 ومن أهم المصنفات النحوية التي أحضرها (الكتاب) لسبيويه، (والإيضاح) للفارسي، (والجمل) للزجاجي، (والكافي) لأبي جعفر النحاس.
 ومن أبرز علماء هذه الفترة ابن السيد البطليوسي وهو محمد ابن عبد الله ابن السيد (444 - 521 هـ)⁽²⁾. ولد ونشأ في بطليوس حيث علا ذكره حتى اشتهر بابن السيد فقد عرف بتنقلاته بين العديد من الممالك الأندلسية واستقر به الحال في بلنسية فدرّس بها وعاش ما تبقى من عمره حتى وافته المنية بها في منتصف رجب سنة 521 هـ. وتعددت مجالات هذا الرجل واهتماماته وتوزعت بين كل من علوم عصره وعلوم العربية والقراءات وعلم الأصول والفقه والفلسفة والفلك والتنجيم.

La personnalité d'Ibn Essaid El Batlayoussi a beaucoup aidé dans la subtilité dans la grammaire, et l'analyse de la langue arabe. De toute cette polémique sur la recherche dans ce domaine très pointu au niveau de la langue arabe.

La discussion des points de vue des grammairiens d'Ibn Essaid et Ezzadjadi en faveur d'une orientation qui évalue cette importance d'Ezzadjadi, l'essai tend à chercher son optique et à trouver son context.

La discussion des points de vue d'El Batlayoussi traite les diverses doctrines au niveau morpho-syntaxique, afin de définir l'avis d'Ibn Essaid par lequel il s'est distingué.

كانت لابن السيد إسهامات متميزة في شرح الأشعار وضبطها كشرحه سقط الزند للمعري، وشعر المتنبي، وشرح أدب الكاتب، وغيرها من الدراسات التي احتفظت بها المكتبة العربية والتي تشهد له بمدى اتساع علمه وتبحره في مختلف المعارف والعلوم يقول عنه اللغويون: إنه عالم بالآداب متبحرا فيها مقدا في معرفتها، يجتمع الناس إليه ويقرؤون عليه ويقتبسون منه⁽³⁾.

وقال عنه الفتح بن خاقان: هو أزخر علمائنا بحرا، وأوسعهم نحرا وأحسنهم خواطر وأسكبهم مواطر وأسيرهم أمثالا، فهو شيخ المعارف وإمامها⁽⁴⁾. ألف كتبا كثيرة تدل على ثقافته وإطلاعه الواسع وأهمها:

1/ - الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، وهو كتاب وضعه ابن السيد في ثلاثة أجزاء على النهج الذي وضعه ابن قتيبة. من صفات ابن السيد العلمية أنه يرصد ويراقب الأخطاء التي وقع فيها اللغويون والنحاة، ففي الجزء الثاني من الكتاب رصد الأخطاء التي وردت في أدب الكاتب سواء أكان الخطأ من صاحب الكتاب أم من ناسخه.

2/ - شرح المختار من لزوميات أبي العلاء، وهي مجموعة مختارات شعرية من ديوان (لزوم ما لا يلزم) لأبي العلاء المعري اختارها البطليوسي وفسرها وعلق عليها.

- 3 / - شرح سقط الزند: وفيه شرح ديوان السقط لأبي العلاء.
- 4 / - الحدائق في المطالب الفلسفية العالية العويصة: وهو كتاب حافل بالقضايا الفلسفية والكلامية التي دار النقاش حولها طويلا بين الفلاسفة والصوفية فأراد المؤلف أن يشرحها شرحا وافيا ويعلق عليها أحيانا مبديا رأيه، ورأي الدين فيها، والكتاب محاولة توفيقية بين الدين والعلوم الفلسفية في عصره.
- 5 / - التنبية على الأسباب الموجبة لاختلاف الأئمة: وهو كتاب اجتهد فيه صاحبه، لإزالة الخلاف بين الفرق الإسلامية حول الكثير من القضايا الدينية والعلمية.
- 6 / - المسائل المنثورة في النحو: وهو كتاب ضخم جمع فيه بعض المسائل التي طرحها عليه التلاميذ وقد ذكره السيوطي في البغية⁽⁵⁾.
- 7 / - اصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل للزجاجي والكتاب يعرف بعنوان الخلل في اصلاح الخلل. أراد المؤلف أن يرصد الخلل والخطأ الذي وقع في الزجاجي.
- 8 / - الخلل في شرح أبيات الجمل: وهو الجزء الثاني من كتابه إصلاح الخلل يوضح فيه المؤلف معاني الشواهد الشعرية الواردة في كتاب الجمل مع شرحها وإعرابها، وبيان أصحابها وتصحيح الخلل الذي وقع فيه الزجاجي.
- 9 / - ذكر الفرق بين الأحرف الخمسة: وهو كتاب وضعه في الحروف الخمسة من حروف المعجم وهي الظاء الذال - الصاد - الضاد، وفيه حاول المؤلف أن يضع قانونا صوتيا ينظم نطق هذه الحروف في المفردات التي ترد بما بعد أن وجد خواص الناس والعوام يخطئون في نطق بعض المفردات التي تحتوي على هذه الأصوات نظرا لتقارب المخارج الصوتية وتشابهها.
- 10 / - الانتصار ممن عدل عن الاستبصار: وفيه يردّ ابن السيد ويدفع المأخذ الذي توهّمه ابن العربي في شعر أبي العلاء المعري من تصحيف أو تحريف في بعض الأبيات من زيادة أو نقصان إنما هو لحن من الناسخ وأنه لو تأمل الشرح لأغناه عما توهّم⁽⁶⁾.
- إن هذا الرصيد المعرفي الضخم في مختلف مجالات المعرفة، تكشف بصدق عن جوانب هامة من شخصيته التي كانت محطّ عناية، فداعت شهرته، وعلا ذكره فشددت إليه الرحال، وسعى طلاب العلم من كل صوب الجلوس للائتنفاع بعلمه فتعدت شهرته إلى المشرق، فنقلوا عنه في مؤلفاتهم، كالسيوطي في الأشباه والنظائر، وابن هشام في المغني.

ابن السيد البطلوسي (444 هـ - 521 هـ) ومنهجه النحوي من خلال كتابه إصلاح الخلل
تلاميذه: كان الناس يجتمعون إليه ويقرؤون عنه، فمن أبرز تلاميذ ابن السيد، عمر
 بن محمد ابن واجب القيسيّ البلسيّ صاحب الأحكام ببلنسيةّ ومروان ابن عبد الله ابن
 مروان البلسيّ قاضي بلنسيةّ ورئيسها، والقاضي عياض السبيّ قاضي سبتة وغرناطة،
 الذي كان إماما في الحديث، والداني أبو العباس المعروف بابن الأقيشي صاحب شرح
 أسماء الله الحسنى وأبو الحسن عبد المالك ابن محمد بن هشام القيسيّ من أهل شلب ،
 ومحمد ابن أحمد بن عبد الله اللخمي المتوفى سنة 566 هـ، ومحمد ابن يوسف ابن
 سليمان ابن محمد القيسيّ. سكن مريّة وقتل سنة 540 هـ، وغير هؤلاء من التلاميذ
 الذين درسوا على ابن السيد البطلوسي، وقد بلغ عددهم خمسا وخمسين تلميذا⁽⁷⁾.

التعريف بالكتاب وأهميته:

قبل عرض كتاب إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل لا بد من الوقوف عند
 أهمية كتاب الجمل لصاحبه أبي القاسم الزجاجي، فقد خصّصت به الدراسات الكثيرة،
 وبيّنت قيمته العلمية، فمنها ما جاء مستقلا بذاته في بحوث خاصة بجهود الزجاجي
 مثل: الزجاجي حياته وآثاره لمازن المبارك.

ومنه ما جاء تصديرا لما نشر في مؤلفاته كالإيضاح. يقول محققه: "من ينظر في
 الكتاب يجد نفسه أمام عالم متمكّن، يحسن عرض موضوعاته وتناولها بأسلوب سهل
 واضح خال من التعقيد، وجفاف الحدود والقواعد يكثر من الشواهد القرآنية الكريمة،
 والشواهد الشعرية والأمثلة، ليصل بمناقشتها إلى تقرير قواعد موضوعاته بالتحليل
 والتعليل⁽⁸⁾. ومنها ما جاء مستقلا بذاته في بحوث خاصة بجهود الزجاجي. كالزجاجي
 حياته وآثاره لمازن المبارك، أو جهود الزجاجي في النحو واللغة لعبد الحسين المبارك.

وأشاد شوقي ضيف بقيمة الكتاب ومكانته فقال: لقد حظي كتاب الجمل شهرة
 مدوية ، لدقته ووضوح عباراته لدقائق النحو البصري التي يحتاجها الناشئة⁽⁹⁾. ومن
 خلال هذه النصوص نكشف بصدق قيمة كتاب الجمل وأهميته في الدراسات اللغوية،
 ومكانته بين كتب التراث. فهو إذن كتاب مبارك، ما اشتغل به أحد في بلاد الإسلام
 إلا انتفع⁽¹⁰⁾. وقال عنه القفطي: هو كتاب المصريين، وأهل المغرب، وأهل الحجاز
 واليمن والشام⁽¹¹⁾. كما بين ابن السيد قيمة هذا الكتاب أثناء تعرضه لموضوع "إنما"
 قال مستشهدا به: إنما قرأت كتاب الجمل⁽¹²⁾. ولأهميته عني به علماء الأندلس عناية

بالغة درسا وشرحا توحى بأنهم أرادوا أن يبينوا قدرتهم في التأليف والتصنيف فوصل شرح الجمل إلى أكثر من 71 شرحاً⁽¹³⁾ أحسنها شرح ابن السيد بعنوان: إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل. أما منهجه في هذا الكتاب فنلخصها في النقاط الآتية:

- 1 - المنهج المحدد: وقد صرح صاحبه في المقدمة ويين الغرض من تأليفه قال سألتني سدد الله سهامك، أناف بك على أقاصي آمالك ومآربك، إيضاح معاني آيات الجمل وإصلاح ما وقع فيه من الخلل، فإنه أفرط في الإيجاز والاختصار ورمى بالكلام على مواهنه غير متقد لمبادئ القول ومحاسنه ولم يفكر في اعتراض المعترضين.
- 2 - كثرة الآراء النحوية التي نقلت عنه، فهو مصدر لغوي، ونحوي وبلاغي وأسلوبيا فضلا عن اهتمام صاحبه بالتراجيح والأعلام.
- 3 - ذكر مواطن الخلل ثم عرض المسألة على آراء النحاة بمناقشتها وبيان ضعفها، وسوء فهم الزجاجي لها ثم يجتزم المسألة ببيان رأيه وتحديد موقفه معتمدا على سيبويه في الكثير من الأحيان إلى جانب إعتداده بآراء الفارسي وابن جني وغيرهم.
- 4 - التركيز على الروايات والأسانيد المختلفة الموثوق فيها لتصحيح الشواهد وتوثيقها وإلمامه الواسع بظروف الحياة العربية التاريخية منها والاجتماعية وهذا دليل على سعة إطلاعه واعتداده بما يحمل من مختلف فنون العلوم اللغوية ونقله لها بكل أمانة وضدق مع ما يتصف به من قوة في الذاكرة.
- 5 - ضمّه مختلف الفنون والعلوم من نحو وصرف وبلاغة وقراءات وأصوات فهو كتاب حافل بالشواهد القرآنية والشعرية وكلام العرب المأثور ولأهمية هذا المصنّف نجد السيوطي قد نقل عليه الكثير من المقولات والآراء النحوية والمواقف اللغوية ، إلى جانب ابن هشام في المغني.

مصادر الكتاب:

اهتم ابن السيد بالشواهد النحوية فقد أورد في الكتاب ما يزيد عن أربعة وتسعين (94) شاهدا قرآنيا وما يقرب عن ثلاث مئة (300) شاهد شعري وما يقرب عن عشرة (10) أحاديث نبوية شريفة فضلا عن الأمثال والحكم والروايات المأثورة في كتب التراث، إلى جانب توفيقه في نسبة الشواهد الشعرية لأصحابها، فقد أورد

ابن السيد البطليوسي (444 هـ - 521 هـ) ومنهجه النحوي من خلال كتابه إصلاح الخلل قائمة كبيرة لأسماء النحاة واللغويين والمصادر التي استقى منها هذه الآراء التي تمثل مختلف المذاهب النحوية. وانتهج ابن السيد نمجا بصريا في توظيفه للمصطلحات البصرية، بغير تعصّب ولا تقيد فكان أحيانا يستعمل بعض المصطلحات الكوفية كالجحد والأدوات، والخفض والبيان وغيرها ومع موسوعية الرجل، وإحاطته الواسعة بالأخبار والروايات الموثوقة، فقد اختار لنفسه ما يرضاه بروح موضوعية، وتحليل علمي متأن، تارة يعارض نحاة الكوفة، فيقدم حججهم وأدلتهم الصحيحة وتارة يقف مع المبرد والأخفش والنحاس، وتارة يعارضهم كقوله مثلا: (والأظهر عندي قول الأخفش والكوفيين في أن الضرورة الشعرية لا يلزم فيها رد الأشياء إلى أصولها، لأننا نجد الشاعر يزيد ما لا أصل له في الكلام)⁽¹⁴⁾.

إن الكتاب حافل بمصطلحات فلسفية تتم عن قدرة ابن السيد الفائقة في توصيل المعاني وتبليغ الغايات وتحديد المفاهيم كاستعماله مصطلح الحد الرسم، المتكلمون، الجامع، المانع، المناطقة، والسفسطائيون وغيرها من المصطلحات الفلسفية. التي عدّها المفتاح في فهم صناعة علم النحو وأصوله.

منهجه النحوي:

تجمع الدراسات التراثية على أن الشيخ البطليوسي من النحاة البارعين إلى جانب ابن الطراوة وابن البادش، ولتكمنه من هذا العلم جلس لتدريسه زمنا طويلا. قال عنه السيوطي: عبد الله ابن السيد نزيل بلنسية انتصب لإقراء علوم النحو واجتمع إليه الناس⁽¹⁵⁾ وقال عنه صاحب روضات الجنان: الإمام المقدم اللغويّ النحويّ، البلنسيّ له فتاوى نادرة في كتب الفقه واللغة⁽¹⁶⁾. ويقول عنه البغدادي: الإمام النحويّ اللغويّ الفقيه⁽¹⁷⁾. وقال عنه المقرئ: هو نحوي زمانه وعلامته⁽¹⁸⁾. والملاحظ أن تصانيف ابن السيد على اختلاف موضوعاتها وأغراضها إلا أنها لا تخلو من المسائل والملاحظات النحوية سواء في كتابه المسائل المثورة، أو المسائل والأجوبة أو الحلل في شرح أبيات الجمل، أو إصلاح الخلل الواقع في الجمل وفيها يعرض مواقفه النحوية وآراءه التي تفرّد بها سواء أكانت صوتية أم صرفية أم نحوية أم بلاغية، فتراه يعلّق ويشرح ثم يدلي بموقفه. يقول مثلا في بيت أبي العلاء:

فرتق يطلب الحلق الدخالا

توهم كل سابعة عذيرا

أما إعراب بيت أبي العلاء، فإن كان أراد داخلة الحلق بعضها ببعض فالدخال صفة للحلق على وجهين:

- 1 أن يكون التقدير الحلق ذا الدخال فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه.
- 2 أن تجعل المصدر في تأويل اسم مفعول كأنه قال: الحلق المداخل فيكون بمنزلة قولهم: رجل رضا.

وإن كان أراد بالدخال، الدخال الذي يكون في الورد و هو أشبه بمراده الغدير والشرب، فيجب أن يكون الدخال صفة لمصدر محذوف كأنه قال: الشرب الدخال⁽¹⁹⁾. وكان كل مرة يربط هذه المسائل النحوية بالمعاني والدلالات ودرجة إبلاغ السامع. يقول معلقاً على قول المعري مثلاً:

ويا أسيرة حجليها أوى سفها
حمل الحلبي بمن أعيا عن النظر

قال: فإن قيل فهلاً قال: بمعنى يعي عن النظر فيجعله فعل حال دائماً غير منقطع فيكون أبلغ من أن يكون ماضياً؟ فالجواب عن هذا من وجهين:

- 1 - إن الماضي قد يذكر و لا يراد أن المخبر عنه في الحال، والاستقبال على خلاف ما سلف منه:

أصبح زيدُ عالماً. و كقول سلامة بن جندل:

كنّا إذا ما جاءنا صارخ فرع
كان الصراخ له قرع الضنابيب

قال: لم يرد أنهم كانوا فيما مضى على هذه الصفة وهم اليوم على خلافها وإنما أراد أن ما شوهد في تلك الحال من إصراخهم لمن استصرخهم لم يزل خلقاً فيهم وعلى هذا يتأول قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ (سورة النساء، الآية 111) إنما المراد: أن ما علم الآن من علمه، وحكمته لم يزل موصوفاً به. فهذا وجه.

- 2 - إن ذكر الماضي هاهنا أليق بما ذكره من السفه، يريد أن أهلها ألبسوها الخلاخل مع ما قد سلف من علمهم بأنها لا تقدر على حمل نظر العيون فكان ذلك أبلغ في وصفهم بالسفه⁽²⁰⁾.

ولشدة تأثره بالنحو وعلمه به، نلمسه في كل مسألة مولعا، بتخرجاته فيتعرض جاهدا لفك اللبس الذي يكتنف المسألة، يقف مثلاً عند إعراب الفاعل الضمير في

ابن السيد البطليوسي (444 هـ - 521 هـ) ومنهجه النحوي من خلال كتابه إصلاح الخلل
 الفعل (يرفعه) في قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ (21)
 (سورة فاطر، الآية 10) يقول: يجوز أن يكون الضمير الفاعل الذي يرفعه عائدا
 على الكلم والضمير المفعول عائدا على العمل فيكون معناه: أن الكلم الطيب، وهو
 التوحيد يرفع العمل الصالح لأنه لا يصحّ عمل إلا مع إيمان. ويجوز أن يكون الضمير
 الفاعل عائدا على العمل، والمفعول عائدا على الكلم فيكون معناه: أن يكون العمل
 الصالح هو الذي يرفع الكلم الطيب، وكلاهما صحيح، لأن الإيمان قول وعقد
 وعمل، لا يصحّ بعضها إلا ببعض (22).

وهو أثناء مناقشاته العلمية يذكر آراء النحاة السابقين من بصريين وكوفيّين
 فيراجعهم في أدق المسائل. والقضايا، والتعريفات، والحدود. يراجع مثلا أبا القاسم
 في تعريفه الاسم بأنه ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا أو دخل عليه حرف من
 حروف الخفض (23). يقول معقبا على تعريف أبي القاسم:

وأما تحديد الاسم بأنه ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا أو دخل عليه حرف من
 حروف الخفض، فإنه لا يصحّ على الإطلاق، لأننا نجد من الأسماء ما لا يقع إلا في
 النداء خاصة، ولا يستعمل في غيره من ذلك قول العرب يا هناه أقبيل، لا يستعمل إلا
 في النداء. فلا يقال: جاءني هناه ولا رأيت هناه، ولا مررت بهناه لأنه للنداء خاصة.
 كذلك نجد من الأسماء ما لا يكون فاعلا وهي الأسماء التي يستفهم بها، و الأسماء
 التي يجازى بها وكذلك (جير)، و(نعم) و(أيمن الله) كلّها خارجة عن هذا التحديد.
 ومثل هذا لا يسمى حدا، وإنما رسما لأن الحد إنما هو قول و جيز يستغرق الحدود
 ويحيط به (24). كما تعقب قوله عند تقسيمه الفعل فمنه ما دل على حدث و زمان
 ماضي أو مستقبل، قال: هذا كلام مختل لأنه لم يذكر فعل الحال و هو مخالف لقوله
 في باب الأفعال الأفعال ثلاثة: فعل ماض مستقبل، فعل في الحال يسمى الدائم. و
 هذا الذي قاله في باب الأفعال هو التقسيم الصحيح، و لولا هذا التقسيم المذكور
 في باب الأفعال لأوهم كلامه أنه من الفئة التي تنفي فعل الحال (25).

ولقد تردّدت في إصلاح الخلل عبارات وتراكيب توحى بصدق اعتداد البطليوسي
 وثقته بنفسه، من خلال الإشارات النحوية التي يوجّهها يقول مثلا: هذا التقسيم
 خطأ وكان الصواب أن يقول، والصحيح من هذا أن يقول وكان يجب لأبي القاسم
 أن يستشهد على زيادة "ما" بما لا خلاف فيه، أو يقول: في هذا الكلام تسامح،

وهذا الكلام يحتاج إلى تقييد، أو ليس بصحيح على الإطلاق، أو هذا الأصل الذي أصله فاسد، أو صار القارئون لكتابه يزيدون في طرّة الكتاب، أو هذا الباب ينتقض على أبي القاسم تحديده الذي حدد به الاسم في صدر كتابه، أو يقول عبارة كلامه مبهم، أو يقول: أساء العبارة على عادته، أو يردد عبارة: هكذا وقع في النسخ فمن الناس من يصلحه ومنهم من يتركه وهو خطأ، أو يعقب بقوله كلام مختل وفيه اعتراض، أو يحتاج إلى تقييد⁽²⁶⁾.

والملاحظ أن ابن السيد لم يقتصر على الزجاجي وهو من صغار النحاة كما نعته⁽²⁷⁾ وإنما تعدّت مناقشاته كبار علماء اللغة كالفارسي والأخفش، وابن جني، والمبرد، وابن كسيان، وابن الباذش، والفراء والكسائي ومعاذ، وهشام الضرير، وثعلب وابن السراج وغيرهم، فهو يجلبهم ويقدرهم ويثمن آراءهم أحيانا ولا يوافقهم في مواقف أخرى فتراه يعقب على مسألة نحوية بالتوضيح، والزيادة، والشرح. يقول في تعريف الاسم: قال أبو العباس في المقتضب معرّفا الاسم: كل ما دخل عليه حرف من حروف الجرّ فهو اسم، فإن امتنع من ذلك فليس باسم. وقال على ابن سليمان الأخفش: الاسم ما أخرج عنه. وقال سعيد ابن مسعدة الأخفش إذا وجدت شيئا يحسن له الفعل، والصفة، نحو قولك: زيد منطلق. ثم وجدته يثنى ويجمع نحو قولك: زيد، زيدان، زيدون. ثم وجدته أيضا لا يمتنع من التصرف علمت أنه اسم. وقال ابن السراج: الاسم ما دلّ على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصا، وغير شخص. وقال الزجاج الاسم صوت مقطوع مفهوم دال على معنى غير دال على زمان ولا مكان وقال الكسائي: الاسم ما وصف. وقال الفراء: ما احتمل التنوين أو الإضافة أو الألف واللام. وقال هشام الضرير: الاسم ما دخلت عليه الباء، وقال الرّياشي: الاسم ما يضمّر فيه أي يكون خيرا. وقال معاذ: الاسم ما يدل على زمان، وقال الفارسي في الإيضاح: ما جاز الاخبار عنه فهو اسم.

يعقب ابن السيد على هذه التعريفات بقوله: جميع ما ذكره في هذه الأقوال لا يصحّ ان يكون حدّا للاسم، فما يفسد به تحديد المبرد، والأخفش والكسائي والفارسي، والفراء، وهشام، هو ما ذكرته في فساد قول الزجاجي لأننا نجد من الأسماء ما لا يكون فاعلا، ولا مفعولا، ولا يدخل عليه حرف الجر ولا يكون مخبرا عنه، ولا خيرا.

ابن السيد البطليوسي (444 هـ - 521 هـ) ومنهجه النحوي من خلال كتابه إصلاح الخلل

ونجد منها ما لا يجوز أن يثني، ولا يجمع، ولا يصغر ولا يوصف كالأسماء التي تستعمل في القسم (جبر وعوض) والأسماء التي تنوب مناب ألف الاستفهام ومناب حرف الشرط، والأسماء التي سميت بها الأفعال ونجد منها ما يخبر عنه، ويكون خيرا ويكون فاعلا، ومفعولا، ومجرورا. ولكنه لا يصغر ولا ينون نحو "من"، "ما"، وينتقص حد الاسم بأنه ما جاز أن يثني ويجمع، وينون، وينتقص قول من حدده بأنه ما جاز أن يضاف وتدخله الألف واللام، كأسماء الإشارة، والضمائر، وأسماء الأفعال (صه، مه). ولا يصح قول ابن السراج حتى يقول: ما دل على معنى في نفسه مفرد من زمان مختص. ولا يصح قول السيرافي حتى يقول: ويكون معناه في نفسه. ولا يصح قول الزجاجي حتى يقول: إنه صوت مقطع مفهوم دال على معنى في نفسه مفرد غير دال على زمان محصل، ولا مكان محصل. ولا يصح قول هشام الضير حتى يقول ما يدل على معنى في نفسه مفرد، ولا يؤدي عن زمان، ولا مكان محصلين، ولا يصح قول أبي عبد الله الطوال بأن الاسم ما اعتورته المعاني، فمن الأسماء ما لا يوصف. ثم يحدد تعريف الاسم بعد هذه التعقيبات ويخلص إلى أن الاسم: كلمة تدل على معنى في نفسها مفرد غير مقترن بزمان محصل، يمكن أن يفهم بنفسه. وهو أشبه الأقوال⁽²⁸⁾.

وعلى الرغم من هذه الإشارات النقدية، وتغليط النحاة أحيانا، إلا أنه لا يمتنع أن ينقل عنهم ويؤيدهم ويقف بجانبهم بما لديه من مدونات وروايات، وأسانيد. فضلا على أنه لا يتحاشى أن يكشف أغلاطهم مهما كانت متزلة صاحبها، ومهما كانت مكانته بين العلماء، وكتابه إصلاح الخلل حافل بهذه المواقف العلمية المتميزة.

أما مذهبه النحوي فإن آراءه المبتوثة في المسائل والأجوبة وفي إصلاح الخلل تؤيد المذهب البصري ولم يشذ عنها إلا في بعض القضايا الخلافية القليلة التي يؤيد فيها تارة الفراء والكسائي وشعبل وتارة أخرى الفارسي وابن جني.

وعلى الرغم من أسبقية ظهور المذهب الكوفي في الأندلس⁽²⁹⁾ إلا أنه كان شديد التأثير بكتاب سيبويه وبآرائه النحوية، التي تعدّ ظاهرة غالبية في مؤلفاته. يقول مثلا معرفا الحرف: قال الفارابي: لفظ يدل على معنى مفرد لا يمكن أن يفهم بنفسه، وحده دون أن يقرن باسم، أو بكلمة، وهذا تحديد صحيح وهو نحو ما قاله سيبويه، إنه جاء المعنى في غيره ليس باسم ولا فعل⁽³⁰⁾ ويقول مؤيدا سيبويه ومعقبا على الزجاجي في

مسألة تعدي الفعل إذا قلت: أعطى زيد درهما. فلا خلاف بين النحويين في أن العامل في زيد فعل المفعول وهو أعطى، وأما العامل في الدرهم ففيه تنازع بين النحويين وخلاف، فمذهب سيبويه أن العامل فيه فعل المفعول الذي لم يسم فاعله. وذهب قوم إلى أن العامل فيه فعل الفاعل المحذوف، وحثتهم أن أصل المسألة أعطى عمرو زيدا درهما فكان الفعل أعطى هو العامل في المفعولين جميعا، فلما حذف الفاعل إرتفع زيد بأعطى المصوغ للمفعول وبقي درهم على ما كان عليه، وحثتهم ان زيدا لا حظ له في الفعل، وإنما لغيره فكيف يصح أن يعدى فعله إلى درهم وهو لم يفعل شيئا؟ وإنما دفع الدرهم غيره. ثم يقول: والصحيح مذهب سيبويه وهذا الذي قالوه خطأ⁽³¹⁾. ويؤكد صحته ما ذهب إليه سيبويه بقوله: ويدل على صحته ما ذهب إليه سيبويه أننا نجد أفعالا مصوغة للمفعول مخصوصة به، لا حظ فيها للفاعل كقولهم: نفست المرأة ولدا. كما نجد أفعالا مصوغة للفاعل لاحظ فيها للمفعول نحو: جلس زيد⁽³²⁾.

ومن ترجيحه للمذهب البصري وسيبويه مختارا رأيه وواصفا إياه بأنه أحسن وأصح. ما جاء في قول الأحمر في مسألة: ضرب زيد عمرا قال وأما قول الأحمر ومن رأى رأيه: أن عمرا من قولنا: ضرب زيد عمرا ينتصب بالمعنى فإنه أضعف الأقوال، لأن المعاني لا تنصب عندنا، وإنما ترفع المعاني في موضعين من الكلام: أحدهما: المبتدأ، والآخر: الفعل المضارع، وقد تنصب المفعول فيه على وجه آخر غير الوجه الأول وهي الظروف والأحوال، وأما المفعول به فلا يجوز ذلك عند البصريين، ولو كان اعتبار المعنى هو الناصب، لانتصب زيد في قولنا: مات زيد، وكذلك المفعول. فبطل ما قاله الأحمر، وصح ما قاله سيبويه⁽³³⁾. ولشدة تمسكه بالمذهب النحوي البصري نراه يردد العبارات التالية:

أصحابنا - أهل النظر من النحويين - قال من نثق فيهم - قال سيبويه وأصحابه⁽³⁴⁾ أما موقفه من السماع والقياس والشاذ، والضرورة الشعرية والحديث، فهو يقف متشددا من السماع حيث يشترط صحة الرواية وقوة الأسانيد، وسلامة النص، يقول مثلا معقبا على أبي جعفر النحاس في مسألة تثنية أجمع قال: فإن قلت أخذت ماليهما أجمعين، وهدمت داريهما جمعواين جاز على القياس، أراد أن المال لما كان يؤكد بأجمع جاز ذلك في تثنيته، وكذلك الدار لما كانت توصف بجمعاء جاز في تثنيته يقول ابن السيد:

ابن السيد البطلوسي (444 هـ - 521 هـ) ومنهجه النحوي من خلال كتابه إصلاح الخلل
هذا اعتلال غير صحيح لأن التثنية لو امتنعت لهذه العلة لامتنع الجمع وإنما امتنع ،
لأنه لم يسمع عن العرب ولا علة له غير هذه⁽³⁵⁾. كما بين موقفه من الشاذ أثناء
تعرضه لاشتقاق المائة قال: وحكى بعض اللغويين أن العرب اشتقت من المائة فعلا
فقال: أمأيت الدراهم أي جعلتها مائة، وأنهم اشتقوا من الألف فقالوا ما كانت
الدراهم ألفا ولقد آلفتها، وألفتها، وحكوا: ربعت التسعة والثلاثين أي تميمتها
أربعين. قال وهذا كله شاذ لا يقاس عليه⁽³⁶⁾. كذلك موقفه من الضرورة لا يختلف
عن البصريين وسيبويه، فهو ينكرها في مواضع ويستحسنها في مواضع أخرى حسب
المسألة التي يناقشها وحسب موقف النحو منها يقول: إن حذف المفعول في الشعر
والكلام كثير⁽³⁷⁾. يقول في توظيف بدل الغلط هذا شائع عند الشعراء وهو يتعمده
الشاعر ويقصده، ويريد بذلك المبالغة. وهذا النوع كثير في الشعر كقول زهير:

قف بالديار التي لم يعفها القدم يلي وغيرها الأرواح والديم

وقول المتنبي:

أقاضيها هذا الذي أنت أهله غلظت ولا الثلثان هذا ولا النصف⁽³⁸⁾

وعلى الرغم من ميله للمذهب البصري وسيبويه على الخصوص إلا أنه كان
يعارضه في بعض المسائل كعدم وضوح التعريف أو لغموض يكتنف مسألة نحوية ما،
يقول: فقد عورض سيبويه في أن الأفعال أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء قيل:
هذا الحد لا يصح إلا على مذهب من يقول: إن الفعل مشتق من المصدر، والحد إنما
ينبغي أن يكون بألفاظ متفق عليها⁽³⁹⁾.

وخطأ الفراء في زعمه أن الفعل فارغ لا ضمير فيه، وقد احتج المانعون من جواز
هذا بأن قالوا: الفعل يدل على مصدره، فلا فائدة في إضماره، ولا في إظهاره، فرد
عليهم: من أجاز هذا بأن قال: قد أجاز التحويون إقامة المصدر مقام الفاعل في
الأفعال المتعدية إذا عدم المفعول به، وكان المصدر معنويا أو محدودا أو معرفا
فأجازوا: ضُرب يزيد الضربُ، وسير يزيد سيرشديد، وقال تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي
الصُّورِ نَفْحَةٌ وَاحِدَةٌ﴾. (سورة الحاقة، الآية 13) كما جاز أن يقام المصدر مقام
الفاعل فيجوز: جُلس الجلوس⁽⁴⁰⁾ إلا أنه يؤيده في نصب الفعل المضارع الواقع جوابا
للامر، والنهي، والنفي والتمني، فقال: جواب الجحد لا يجزم إنما يكون منصوبا

بإضمار (أن) بعد (الفاء) أو (بالفاء) نفسها وهو مذهب الجرمي والكوفيين⁽⁴¹⁾. وقد يأخذ بالرأين فيقول: وفي القولين نظر⁽⁴²⁾ أي النصب والجرم.

وإلى جانب نحة البصرة والكوفة احتجّ بآراء نحة القرن الرابع الهجري كالزجاج (311هـ) وابن السراج (316)، وأبو جعفر النحاس (338)، والسيرافي (368هـ)، وأبو علي الفارسي (377هـ) والرّماني (384) وابن جنّي (392هـ) فمن المسائل التي أيد فيها الفارسي "زيادة كان" قال: إن لـ "كان" ثلاثة مذاهب عند النحويين، تكون زائدة لا اسم لها ولا خير وهو مذهب الفارسي وتكون تامة التي لها اسم ولا خير لها، وهو مذهب السيرافي، ومنهم من يجعلها الناقصة وأحسن الأقوال من قال: إنها زائدة في قول القائل: ما كان أحسن زيداً. كما رجّح موقف الفارسي في خلاف النحويين حول بيت الفرزدق.

**وعضّ زمان يا ابن مروان لم يدع
من المال إلا مسحتاً أو مجلفياً**

فبعدهما ما ذكر آراء النحاة حول نصب مجلف قال:

"ووجدت في بعض كلام أبي عليّ عليّ أن رفع مجلف بالعطف على العظ، وأن المجلف هاهنا مصدر بمعنى التحليف كما قال تعالى: ﴿وَمَزَقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ (سورة سبأ، الآية 19) أي كل تمزيق، كأنه قال: وعظ زمان أو تجليف وهذا القول عندي أشبه الأقوال المقولة في هذا البيت⁽⁴³⁾. كما اعتمد ابن السيد آراء ابن جنّي مرات قليلة إلى جانب أبي إسحاق الزجاج، والهروي وغيرهما من نحة القرن الرابع الهجري. أما الزجاجي (337هـ) فقد خصّص له ابن السيد مصنفاً مطولاً أسماه إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل، وكتاب الخلل في شرح أبيات الجمل حدّد في الأول مواطن الخطأ، ووجوه الغلط، واسترسل في إظهار تناقض صاحبه لما قاله⁽⁴⁴⁾. فقد خطّاه حتى في نسبة الشواهد إلى قائلها يقول: أنشد أبو القاسم في باب الفاعلين والمفعولين لعمر بن ربيعة.

فردّ على الفؤاد هوى عميداً **وسوئل لو يبين لنا السؤالا**

وقد نغني بها ونرى عصور **بها يقتدنا الخرد الخدالا**

قال ابن السيد: ليس هذان البيتان لعمر بن ربيعة وإنما هما لمرار الأسدي كذا قال

سيبويه والذي لعمر:

إذا هي لم تستك بعود أراكة **تنخل فاستاكت به عود أسحل⁽⁴⁵⁾.**

ابن السيد البطليوسي (444 هـ - 521 هـ) ومنهجه النحوي من خلال كتابه إصلاح الخلل
والكتاب كله يقوم على مراقبة ومتابعة الأخطاء التي وقع فيها أبو القاسم فإذا
كان في كتابه المسائل والأجوبة لم يؤيده في أي مسألة فإننا نلاحظه يلتزم له العذر
ويصوّب، ويعلّل، ويفسّر ما أراده الرّجّاجي وهذا كله إيماناً منه بأن العلم والمعرفة
من الحرمات التي يجب أن تتصدر كل اعتبار، وأن ينصف الرجال مهما كانت
مكائنتهم. يقول في باب النعت مثلاً: قال الرّجّاجي: اعلم أن النكرة تنعت بالنكرة،
كما أن المعرفة تنعت بالمعرفة. ردّ عليه ابن السيد قال: قد عارضه في هذا الكلام
بعض النحويين فقالوا: لكنه علّل أصلاً بفرع، لأن النكرة هي الأصل، والمعرفة فرع
عليها بدليل منعها من الصرف والنكرة لا تمنعه. وهذا الذي اعترض به المعترض لا
يلزم أبا القاسم حيث لم يصرّح بأن أحدهما علة للأخرى. إنّما الكلام خرج مخرج
التشبيه وليس يلزم إذا شبه شيء بشيء أن يكون أحدهما علة للأخر⁽⁴⁶⁾. وتارة نجد ابن
السيد يدافع على ما أورده الرّجّاجي قال: قد أولع قوم ممن يقرأ هذا الكتاب، أو يقرأ
عليه بان يزيدوا فيه أجمعان، أكتعان، أبصعان للمذكرين، وجمعوا ان كتعاوان،
بصعاوان للمؤنثين وكأهم يتوهمون أن أبا القاسم أغفل ذلك أو أسقطه من متن
الكتاب. وإنما أسقط أبو القاسم ذلك عن قصد لأن العرب لم تستعمله⁽⁴⁷⁾.

بعد هذه الوقفة السريعة مع شخصية ابن السيد البطليوسي، لا يمكن بحال من
الاحوال أن نجزم أن مذهبه بصري على الرغم من تأييده لآرائهم والأمر نفسه نراه مع
نحاة الكوفة وبغداد حيث يؤيدهم ويخالفهم ويناقشهم ويرد حججهم لذلك يمكن أن
نقول: إن مذهب البطليوسي مذهب امتزجت فيه الآراء والمواقف النحوية المتعددة،
فمنهجه جامع انتقائي على الرغم من تأييده المذهب والآراء البصرية وعلى الخصوص
إمام النحاة سيبويه وتلميذه المبرد وغيرهما في كثير من الأحيان. وإنا نرجو أن نكون
بهذه الوقفة قد اسهمنا بجهد متواضع في الكشف عن عالم أندلسي سهّل بمنهجه النحو
للمتعلمين. ونظرته الخاصة للعلوم العربية في مقدمتها علم النحو الذي هو صناعة تفهم
بفضله علوم العربية وبلاغتها، وستكون لنا وقفات علمية متميزة نكشف من خلالها
قدرات ابن السيد البطليوسي الفنية والنقدية في مجال تعليمية النحو.

مؤامشر:

1 - عن تاريخ الأندلس يُنظر:

1. دولة الاسلام في الأندلس، في عصر المرابطين د. محمد عبد الله عنان.
2. تاريخ التعليم في الأندلس د. محمد عبد الحميد عيسى.
3. الأدب الأندلسي لمريا خيسوس روبيراميتي.
4. الحركة اللغوية في الأندلس لألبير حبيب.
5. معالم تاريخ المغرب والأندلس د. حسين مؤنس.
6. الأدب الأندلسي من الفتح إلى سقوط غرناطة د. أحمد هيكل.
7. تاريخ الأدب العربي. كارل بروكلمان.

2 - عن حياة ابن السيد ومؤلفاته ينظر: قلائد العقيان للفتح بن خاقان ص 193 .

- والصلة لابن بشكوال 292/1، ومعجم الأدباء لياقوت 409/5. وانباه الرواة للقفطي 141/2. ووفيات الأعيان لابن خلكان 282/2. أزهار الرياض للتلمساني 101/3، وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة ص 341. وبغية الوعاة للسيوطي 55/2. وتاريخ الأدب لكارل بروكلمان ص 547.
- والأعلام للزركلي 268/4. والمتوسط الكافي في علمي العروض والقوافي للأحمدي ص 62.
- 3 - الصلة لابن بشكوال 282/1.
 - 4 - الصلة لابن بشكوال 282/1، وقلائد العقيان ص 4228.
 - 5 - بغية الوعاة 56/2.
 - 6 - الحلل في اصلاح الخلل ص 25.
 - 7 - التكملة 447/1.
 - 8 - الجمل الزجاجي ص 18 - 19، تحقيق غلى توفيق الأردن مؤسسة الرسالة د. ت.
 - 9 - المدارس النحوية ص 254.
 - 10 - مرآة الجنان 332/2.
 - 11 - انباه الرواة 161/2.

ابن السيد البطليوسي (444 هـ - 521 هـ) ومنهجه التحوي من خلال كتابه إصلاح الخلل

- 12 - اصلاح الخلل ص 355.
- 13 - يذكر أحمد اللهودي أن شرح الجمل يزيد عن 12 شرحا. انظر شرح الشواهد النحوية دراسة لغوية ص 203.
- 14 - اصلاح الخلل ص 399.
- 15 - يغية الوعاة 55/2.
- 16 - روضات الجنان 431/2.
- 17 - هدية العارفين 1/454.
- 18 - نفع الطيب 173/2.
- 19 - شرح سقط الزند 1/108.
- 20 - شرح سقط الزيد 1/117.
- 21 - فاطر / 15.
- 22 - التنبيه 39/38.
- 23 - الجمل ص 17.
- 24 - إصلاح الخلل ص 5، 6.
- 25 - إصلاح الخلل ص 17، 18.
- 26 - ينظر كتاب إصلاح الخلل وكتاب الحلل في شرح أبيات الجمل.
- 27 - المسائل والأجوبة ص 206.
- 28 - اصلاح الخلل ص 11 - 12 - 13 - 14.
- 29 - طبقات النحويين واللغويين للزبيدي 256، والمدارس النحوية شوقي ضيف 289.
- 30 - اصلاح الخلل ص 30 - 31.
- 31 - اصلاح الخلل ص 198 - 199.
- 32 - اصلاح الخلل ص 199 - 200.
- 33 - المسائل والأجوبة ص 474.
- 34 - اصلاح الخلل ص 167 - 247.
- 35 - اصلاح الخلل ص 96.

- 36 - اصلاح الخلل 228: كذلك ينظر مسألة في ص 223 - 224.
- 37 - اصلاح الخلل ص 66.
- 38 - اصلاح الخلل ص 100 - 101.
- 39 - اصلاح الخلل ص 71، ودراسات في الفعل: عبد الهادي الفضلي ص 8.
- 40 - اصلاح الخلل ص 197.
- 41 - اصلاح الخلل ص 263.
- 42 - اصلاح الخلل ص 263.
- 43 - إصلاح الخلل ص 260 - 261 ، وكتاب الشعر لأبي علي الفارسي ص 538.
- 44 - انظر مثلا المواضع الأتية من اصلاح الخلل 45 - 80 - 71 - 206 - 241 ، وغيرها .
- 45 - اصلاح الخلل ص 218.
- 46 - اصلاح الخلل ص 79 - 80 ، ونتائج الفكر للسهيلي 164.
- 47 - اصلاح الخلل ص 95.

مراجع

- أزهار الرياض للتلسماني ت. مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري القاهرة لجنة التأليف والنشر 1942.
- إنباه الرواة للقفطي ت. محمد أبو الفضل إبراهيم القاهرة دار الكتب المصرية د. ت.
- الإنصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين وآرائهم لابن السيد البطليوسي تصحيح أحمد عمر المحمصاني القاهرة. د. ت.
- اصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل للبطليوسي ت. حمزة عبد الله النشرة الرياض دار المريخ ط 1 1979.
- بغية الوعاة للسيوطي ت. أبو الفضل إبراهيم القاهرة مطبعة البابي الحلبي 1964.
- الجمل للزجاجي ت. علي توفيق الأردن دار الأمل أريد ط 1 .
- دراسات في الفعل د. عبد الهادي الفضيلي، لبنان دار القلم د. ت.
- هداية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي . إسطنبول 1953.
- الحلل في شرح أبيات الجمل للبطليوسي ت. مصطفى إمام القاهرة مكتبة المتنبى 1979 .
- 10 - طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ت. أبو الفضل إبراهيم القاهرة دار المعارف ط 2 1973.
- 11 - كتاب الشعر لأبي علي الفارسي ت. محمود محمد الطناحي القاهرة مكتبة الخانجي ط 1. 1988.
- 12 - المدارس النحوية لشوقي ضيف القاهرة دار المعارف . ط 5 1983.
- 13 - المسائل والأجوبة للبطليوسي ت. محمد سعيد حافظ القاهرة دار المعارف ط 1 1977.
- 14 - معجم الأدباء لياقوت الحموي القاهرة دار المأمون 1936.
- 15 - المتوسط الكافي في علمي العروض والقوافي لموسى الأحمدي نويوات بيروت ط 2 1969.
- 16 - نتائج الفكر للسهيلي ت. محمد إبراهيم البنا . مكة دار الرياض للنشر والتوزيع 1984.
- 17 - نفع الطيب للمقري ت. إحسان عباس بيروت 1968.
- 18 - الصلة لابن بشكوال تصحيح عزة الحسيني مكتبة نشر الثقافة الاسلامية 1955.
- 19 - تاريخ الأدب لكارل بروكلمان ترجمة عبد الحلیم النجار القاهرة دار المعارف د. ت.
- 20 - قلائد العقيان للفتح بن خاقان القاهرة طبعة بولاق 1283هـ.
- 21 - شرح سقط الزند للبطليوسي ت. حامد عبد الحميد القاهرة دار القومية للطباعة 1964.
- 22 - شرح الشواهد النحوية دراسة لغوية لمحمود محمد العمودي القاهرة دار المعارف ط 1 1976.
- 23 - روضة الجنان في أصول العلماء والسادات لمحمد باقر الخوانساري ط 2 د. ت.